بسم الله الرحمن الرحيم

هذا تفريغ الدرس التاسع عشر من دروس فضيلة الشيخ أبي علي الأنباري بعنوان : البَرلمان – مَواطنُ الرِّدة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

اللهم أرنا الحق حقا وأعنا على اتباعه وأرنا الباطل باطلاً وأعنا على اجتنابه , اللهم علِّمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا اللهم اجعلنا من العاملين بعلمنا اللهم اجعل علمنا حجةً لنا يوم نلقاك ولا تجعله حجةً علينا يا أرحم الراحمين ربِّ اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلُل عقدة من لساني يفقهوا قولي اللهم اجعل عملي صالحاً ولوجهك خالصاً ولا تجعل فيه نصيبا لأحد من خلقك , أما بعد :

انتهينا ولله الفضل والمنة (من الحديث) عن الديمقراطية بمتعلقاتها ومسألة استدلال بعض المنتسبين إلى الإسلام على أن الديمقراطية من الإسلام, وفي مسألة الشورى ولله الفضل والمنة , يكون حديثنا اليوم إن شاء الله تعالى عن البرلمان وحكم الداخلين في البرلمان , فأقول مستعينا بالله عز وجل:

البرلمان هم إحدى سلطات الحكومات الديمقراطية , هناك سلطة تنفيذية وهناك سلطة تشريعية وهناك سلطة قضائية , فحديثنا يكون عن السُّلطة التشريعية , هذا اسمهم , ولهم أسماء أخرى يُسَمَّون بالبرلمان ويُسَمَّون بالنواب ويُسَمَّون مجلس شعب ويُسَمَّون بالأمة , كل هذه الأسماء تطلق على السُّلطة التشريعية , هذا اسمهم الصحيح : السُّلطة التشريعية.

الحديث عن هؤلاء – من يدخل في هذا الموطن – هل يرتَدُّ عن دين الله عز وجل أم لا؟ وما هي المواطن التي يجب أن يَمُرَّ بها قبل أن يُرشَّح وبعد أن يُرشَّح؟ وهذه المواطن التي يجب أن يدخلها هل ستخرجه من الملة أم لا؟

قبل الحديث عن هذه التفاصيل , لا بد من الإشارة إلى أن هذه من مسائل النوازل, تُعتبر هذه من النوازل , وأنت تعلم أن أحكام النوازل في الإسلامِ الإسلامُ يحيط بجميع المُستَجِدات التي تكون في الحياة إلى قيام الساعة, لا يمكن أن يكون هناك يُستجد شيء في حياة الناس دون أن يكون لهذا المُستَجَد حكم في شرع الله تبارك وتعالى , فتجد أن هذا الفرع الذي حدث لا بد أن له أصل , ويُرجع هذا الفرع إلى ذلك الأصل .

لأن من قال أن هذه من المُستجدات وأنها من الأمور السياسية ومن أمور الإدارة, ولا حكم لمثل هذه المسائل في شرع الله تبارك وتعالى, فهذا الكلام يترتب عليه :

أولاً : أنه نَسَب العَجز إلى الله عز وجل .

الشيء الآخر : يترتب على من قال أن هناك بعض المُستجدات ليس لها حُكم في شرعنا , وإنما تدخل في السياسات وما إلى ذلك , يترتب على هذا القول تكذيب قول الله تبارك وتعالى في القران , وأعني به الآية الكريمة (**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا**) – المائدة (3) - إذاً هذا الدين كامل , طالما أنه كامل إذا يحيط بجميع مُستجدات الحياة إلى قيام الساعة , من قال أن هذه لا يحيطها دين أو أنها لا تدخل أو شيء من هذا القبيل هذا يُكَذِّب آية في كتاب الله تبارك وتعالى, ويُكَذِّب أن ديننا قد بَيَّن لنا كل شيء يقول الله نبارك وتعالى (**وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِم مِّنْ أَنفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَى هَؤُلاء وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ**) – النحل (89) - إذاً قرآننا هذا فيه تِبيان لكل شيء , لا يوجد مُستَجَدٌ للحياة دون أن يكون له حكم في شرعنا (**وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ**) , هذه النَّازلة إذاً على العلماء أن يبحثوها حتى يعلَموا ما حال هؤلاء الناس الذين دخلوا في هذا الموطن , وما حال الناس الذين يوافقون على وجودهم في مثل هذا الموطن .

يقول الإمام الشافعي رحمه الله رحمة واسعة في رسالته قال : " ليس يَنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا في كتاب الله الدليل على سبيل الهدى

فيه" هذا قول الإمام الشافعي , قد أكون أخطأت في مُفردة من مفرداته, إذاً النوازل لها أحكام في كتاب الله عز وجل .

نأتي إلى الدخول في البرلمان , لمعرفة حكم الشَّرع في هؤلاء عليك أن تُحيط علماً بواقعهم وبمفردات واقعهم , ثم تَعرض هذه المفردات على شرع الله عز وجل , فيَتبين لك الكفر من الإسلام , طبعاً هناك الذي يَدرس هذه الوقائع إما أنه يُصيب حكم الله عز وجل وهذا شيء حسن , وإما أنه يُخطئ في الوصول إلى الحكم , والمُخطئ ينقسم إلى قسمين : إما أنه كان يبحث عن الحق فلم يُوَفَّق في الوصول إليه , وإما أنه كان صاحب هوى ولهذا أخطأ الوصول إلى الحكم , كيف نُمَيِّز بين من كان يبحث عن الحق فأخطأ وبين من كان صاحب هوى ؟ عن طريق الرجوع إلى الحق إذا ظهر, فإذا ظهر الحق من كان يبحث عن الحق وأخطأ تجده يرجع إلى الحق, وإذا ظهر الحق وكان صاحب هوى يُصِرُّ على عدم الرجوع إلى الحق, من هنا نُمَيِّز بين من كان يبحث عن الحق وأخطأ وبين من كان صاحب هوى في بحث هذه المسألة .

بناءً على ما تقدم ومن خلال الإحاطة بحال هؤلاء الناس نبدأ نبحث المواطن التي يمر بها هؤلاء , الموطن الأول :

جميع الأحزاب التي تشترك في البرلمانات في المجلس التشريعي يجب أن يمروا بهذا الموطن الأول , وهذا الموطن أُسمِّيه : الموافقة على الدستور , يجب على كل الأحزاب التي تريد أن تشترك في البرلمان وفي هذه الحكومات الطاغوتية - الخطوة الأولى - يجب أن يوافقوا على الدستور, وعند دراسة واقع الناس تجد أن الذي حصل ما يلي :

كانت هذه الدول تُحكم من قِبَلِ حكامٍ بِلُغَةِ الغرب يُسمونهم بـ"الدِّكتاتوريين" , أي الذين ينفردون بالحُكم , تمكَّن بعض الناس من إزالة هؤلاء الحُكَّام , وجاء أُناس آخرون يريدون أن يَحكموا بالديمقراطية, نتيجةً لهذا التغيير احتاج أهل الديمقراطية إلى إعادة كتابة الدستور ؛ لأن الدستور الذي كان يَحكم به المُتفرِّد بالحكم – الدِّكتاتور- لا يصلُح لهذه الحكومة الجديدة الذين يريدون أن يَحكموا بقوانين أو بمفهوم الديمقراطية, من هنا

بدءوا بتشكيل اللِّجان لكتابة الدستور , فاللَّجنة التي شُكِّلت في العراق من الرافضة ومن البشمركة ومن الحزب العراقي كتبوا هذا الدستور, ثم بعد ذلك عرضوا ثم بعد ذلك... , كذلك في مصر وكذلك في ليبيا وكذلك في تونس وكذلك في كل البلدان التي تُحكم بالديمقراطية, الخُطوة الأولى: يجب أن يُشكِّلوا لجنة لكتابة الدستور , وأنت تَذكر ماذا قلنا عن لجنة كتابة الدستور في دروسنا السابقة , فإذا انتهى هؤلاء الناس من كتابة الدستور عند ذلك يُعرض هذا الدستور على الناس حتى يوافقوا عليه أو لا يوافقوا, فإذا تمَّت الموافقة الخطوة الثالثة تأتي : أن هذه الأحزاب تعلن عن مُرَشَّحيها للدخول في السُّلطة , المُرَشَّحون يأتون بعد إقرار الدستور, إذاً لا يوجد ترشيح ولا انتخابات ولا دخول في البرلمانات إلا بعد كتابة الدستور , وإلا بعد إقرار الدستور , وهذا الذي حصل في العراق بعد أن سقطت حكومة البعثيين أمام الجيش الأمريكي , تأخَّر تشكيل الحكومة في العراق إلى 2005 علماً أنَّ سقوط دولة البعثيين في 2003 لماذا كل هذه الفترة تأخَّروا في إنشاء الحكومة – كانت حكومة تمشية أعمال فقط - ؟ لأنهم ما كانوا قد انتهوا من كتابة الدستور بِمُجَرَّد أن انتهوا من كتابة الدستور بدأت الترشيحات وبدأت الانتخابات وشُكِّلت الحكومة, كذلك هذا الذي حصل في مصر , عندما انتَخَبوا بعض الناس وشَكَّلوا برلماناً ومجلساً تشريعياً , هذا المجلس شُكِّل قبل كتابة الدستور, ولهذا ألغَو تلك الانتخابات؛ لأنها شُكِّلت قبل كتابة الدستور .

إذًا الخطوة الأولى للمرشحين في الدخول في البرلمانات أن يكون هناك دستور متفق عليه يُعمل به في داخل البلد .

أذكر لك بعض من وافق على أن يُحكم بالدستور , أو الإسراع بكتابة الدستور: أوَّلُ هؤلاء الناس " إبراهيم نعمة " في رسالته إلى سيده "جون" المحترم لديه , من ضمن المقترحات التي اقترحها على ذلك الأقلف قال "الإسراع بكتابة الدستور وتشكيل الحكومة " ؛ لأن الحكومة ما تُشَكَّل إلا بدستور, كذلك مرسي عندما وصل إلى الردة – والعياذ بالله – قال "سأبذل كل ما في وُسعي للإسراع في تشكيل لجنة كتابة الدستور " , وكذلك الحزب العراقي شاركوا في كتابة الدستور في العراق .

إذا هؤلاء رمز يُعتبرون في بعض التوجهات التي تَدَّعي الانتساب إلى الإسلام, هؤلاء كانوا من العاملين على إيجاد اللَّجنة أو كانوا من المشاركين في لجنة كتابة الدستور .

كلُّ حزب لا يُقِرُّ بالدستور - بهذا القانون - الذي صُوِّتَ عليه وتمَّت الموافقة على الحكم به , كل حزب لا يُقِرُّ بالدستور والقانون لا تُعطى له إجازة تشكيل حزب , هذه الأحزاب شَرط في وجودها أن تُقِرَّ بالدستور وأن توافق على الحُكم بالدستور , فأيُّ حزب من هذه الأحزاب الآن الموجودة, إذا حِزب من هذه الأحزاب رفض الموافقة على الدستور أو الحكم بالدستور فهذا الحزب القانون لا يُجيز له حق الوجود , بل لا يُشَكَّل أساساً.

فإذا لم تُعطَ للحزب إجازة لتشكيل الحزب , طبعا هناك ضوابط لتشكيل الحزب, المادة 37 من القانون العراقي ينص على ذلك , على أن هناك حريَّة لتشكيل الأحزاب وأن هذا يُنظَّم بقانون , إذاً من ليس له إجازة تشكيل حزب إذا بالضرورة لا يشارك بالانتخابات , إذا بالضرورة لا يكون عُضوا بالبرلمان ولا بالحُكم , إذاً أصل الدخول في الحكومة وفي البرلمان أصبح الدستور ثم الموافقة على هذا الدستور , إذاً شرط أساسي في هذه الأحزاب أن يوافقوا على هذا الدستور , من وافق على الحكم بهذه الدساتير ما قول العلماء فيهم ؟

من وافق على الحكم بهذه الدساتير على أن يُحكم بهذه أو يَحكم بهذه القوانين والدساتير , يقول ابن تيمية - رحمه الله تعالى رحمة واسعة - "ومعلومٌ من دين المسلمين وباتفاق جميع المسلمين أنَّ مَن سوَّغ اتِّباعَ غير دين الإسلام أو اتِّباعَ شريعةٍ غير شريعة محمد ﷺ فهو كافر وهو كَكُفر من آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض " هذا قول ابن تيمية في الفتاوى , "ومعلوم من دين المسلمين وباتفاق جميع المسلمين – أي موطن إجماع- أنَّ مَن سوَّغ – أي أَجاز - اتِّباعَ غير دين الإسلام أو اتِّباعَ شريعة غير شريعة محمد ﷺ فهو كافر وهو ككفر من آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض" هذا قول ابن تيمية .

هناك قول آخر لمحمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ , وهو من أحفاد محمد بن عبد الوهاب رحمه الله , له رسالة في تحكيم القوانين , من ضِمن ما يقول يَصِفُ أن هذه القوانين مُستَمَدَّةٌ مِن القانون الفرنسي والبريطاني والأمريكي – لاحظ كلامه – " فكما أن للمحاكم مراجِع ومُستندات مرجعها كلها إلى كتاب الله وسُنَّة رسوله , فلهذه المحاكم – أي الطاغوتية – فلهذه المحاكم مراجِع وهي القانون المُلَفَّق مِن شَرائِع شَتَّى وقوانين كثيرة كالقانون الفرنسي والقانون الأمريكي والقانون البريطاني وغيرها من القوانين ومن مذاهب بعض المُنتَسبين إلى الشريعة وغير ذلك" يعني شيئا من الشريعة وشيئا من أهواء اليهود والنصارى كما قلنا في دروسنا الماضية, ثمَّ قال " فهذه المَحاكم في كثير من أمصار المسلمين مُهَيَّأة مُفَتَّحَة الأبواب والناس إليها أسراب إثرَ أسراب , يُحكَم بينهم بما يخالف حُكم السنة والكتاب من أحكام ذلك القانون – ثم قال- وتُلزمُهم بهم وتُقرُّهم عليه وتَحكمهم به, فأي كُفر فوق هذا الكُفر ؟ وأي مُناقضة للشهادة بأن محمداً رسول الله بعد هذه المناقضة ؟ " إذاً من أقرَّ بهذه القوانين محمد بن إبراهيم آل الشيخ يقول : ليس بعد هذا الناقض ناقض وليس بعد هذا الكفر كفر, أما قول الإمام الشنقيطي رحمه الله تعالى في " أضواء البيان " فيقول "وبهذه النُّصوص السَّماوية التي ذكرنا يَظهر غاية الظُّهور أن الذين يتَّبعون القوانين الوضعية التي شرعها الشيطان على ألسِنَةِ أولياءه , مخالفةٌ لما شرَّعَه الله جلَّ وعلا على ألسِنَةِ رُسُلِه عليهم الصلاة والسلام , إنَّه لا يشُك في كفرهم وشركهم إلا من طَمَسَ الله بصيرته وأعماه عن نور الوحي".

إذاً شرطٌ أساسي للدخول والاشتراك في الحكم , أن تُقِرَّ بهذا الدستور وهذه أقوال العلماء في مَن يوافق أن يحُكم بدين غير دين الإسلام , أَرجِعُ أُذَكِّرُ فيما قلتُه سابقاً - في المحاضرات السابقة - حتى تَعلم ماذا يعني موافقة الأحزاب على الحكم بهذه القوانين , أولاً : قلنا أن هذه الدساتير - بدون الاستثناء – من وحي الشيطان واستشهدنا بقول الله تبارك وتعالى (وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَإِلَىٰ أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ ۖوَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ

لَمُشْرِكُون) – الأنعام (121) - هذه آيةٌ استشهدنا بها , وهذا حُكم الله جلَّ وعلا في القوانين غير الشرعية .

الشيء الثاني : تذكرون قلنا عن هذه القوانين أنها دين , واستشهدنا بذلك الوقت بقول الله تبارك وتعالى (**أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ**) – الشورى (21) - وفي حينه قلنا – تذكرون – أن الدين ينقسم إلى قسمين : دين حق وهو دين الله عز وجل (**أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا**) آل عمران (83) - ودين الملك , واستشهدنا بقول الله تبارك وتعالى (**مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ**) – يوسف (76) - إذا هذا الدين يقينا دين الملك وليس دين الله جل وعلا , فمن حكم بهذا الدستور فقد حكم بدين باطل لا يَمُتُّ للإسلام بصلة , وقلنا في ذلك الوقت أيضاً أن هذه القوانين قاطبةً دون استثناء كلها أحكام جاهلية , واستشهدنا بقول الله تبارك وتعالى (**وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ (49) أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ**) - المائدة (49 -50) - ثم بعد ذلك قلنا أن هذه القوانين والدساتير التي يُعمل بها في بلاد المسلمين , هذه مُستمدَّة من أهواء اليهود والنصارى , واستشهدنا بقول الله تبارك وتعالى (**وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ**) – البقرة (120) - إذا هذه الموصوفات كلها قلناها في هذا الدستور, وهؤلاء الناس وهذه الأحزاب توافق أن تَحكم وأن تُحكم, ويحملون الناس أيضاً على أن يوافقوا على الحُكم بهذه القوانين, ومسألة أخيرة ذكرناها عن الدساتير , قلنا أن من غيَّر شريعة نبي ثم أُطيع في هذا التغيير فالمطيعون قد اتَّخذوا المغيِّرَ لهم رباً وذكرنا في ذلك الوقت (**اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ**) – التوبة (31) - وقلنا لجنة كتابة الدستور يدخلون في حُكم الآية من باب أولى ؛ لأنهم غيَّروا في شريعة رسول الله ﷺ .

إذاً هذه الأحزاب هذا الموطن يجب أن يمروا به , ويجب أن يوافقوا على الدستور, فإذا وافقوا على الدستور بهذه المواصفات التي ذكرتها,

وذكرت لك أيضاً قول ابن تيمية وقول محمد بن إبراهيم آل الشيخ وقول الشنقيطي الذين حَكَموا بالكُفر على من يُقِرُّ بمِثل هذه القوانين , إذاً هذه الأحزاب عندما يدخلون هذا الموطن فإن هذا مَوطِن ردَّة , يخرجون عن دين الله تبارك وتعالى .

يبقى هناك أمر , أنه هل هؤلاء استحلوا الدخول أم لا ؟- يأتيك مرجئي خبيث غبي لا يَفقه من دين الله شيء - هل هؤلاء يُشترط فيهم الاستحلال؟ بل أقول هكذا : هذه الأحزاب عندما دخلت بعد أن وافقت على الحكم بالدستور وحملت الناس على الموافقة , هل استحلوا عندما دخلوا في البرلمان أم لا ؟

هناك قول لابن تيمية رحمه الله تعالى رحمة واسعة , لاحظ , قال – طبعاً هذا في منهاج السنة النبوية - " فمن استحل أن يَحكم بين الناس بما يراه هو عَدلاً من غير اتِّباع لما أنزل الله فهو كافر " نأتي إلى هذا الكلام ونرى هؤلاء الناس عندما دخلوا في البرلمان بعد أن وافقوا على الدستور هل استحلوا الحكم بالدستور أم لا ؟ لاحظ :

ابتداءً هذه الأحزاب كلُّها دون استثناء المنتسبة للإسلام وغيرها كلهم وافقوا على هذا الدستور ؛ لأنهم إن لم يوافقوا لا تُعطى لهم إجازة تشكيل حزب, إذا وجودهم على السَّطح ووجود المقرَّات دليل على أنهم وافقوا على الدستور وبموجب الدستور استحصلوا إجازة تشكيل حزب , إذاً الموافقة, عندما هؤلاء الأحزاب يقولون نوافق أن نُحكم بهذا القانون وبهذا الدستور, كلمة نوافق بماذا تُفهَم ؟ أليست هذه الإجازة ؟ أليس هذا هو الاستحلال؟ عندما يأتي إنسان يقول أُجيز لنفسي أن أُحكم وأن أَحكم بهذا القانون, الإجازة – كما تعلم – هو الاستحلال بعينه , بل زاَد هؤلاء الأمر سوءاً بأنهم لم يقتصروا بالإجازة لأنفسهم , بل حَملوا المسلمين أن يقولوا للدستور أيضا : نعم , دفعوهم دفعاً , يجب أن تذهبوا وتوافقوا على الدستور, وكانت الشِّعارات التي يكتبونها : قولوا نعم للدستور قولوا نعم للدستور, إذاً هم أجازوا لأنفسهم أن يُحكموا ويَحكموا بهذا الدستور.

الدليل الآخر على استحلال هؤلاء الحكم بالقانون أنهم دَفعوا المسلمين أيضاً للموافقة على الحُكم بهذا القانون , الدليل الثالث على الاستحلال أنه بعد أن وافق وحمل المسلمين على الموافقة , عندما يصل إلى البرلمان قبل أن يتَّخذ لنفسه كرسيا تحت قبة البرلمان عليه أن يؤدي اليمين الدستوري واليمين الدستوري سنتحدث عنه في الموطن الثالث أن شاء الله تعالى, مضمون هذا اليمين أن المُرشَّح للدخول في البرلمان يجب أن يُقسِم, يضع يده على كتاب الله عز وجل ويقول : أقسم بالله العلي العظيم على أن أعمل بالدستور وأن أُحافظ عليه وأن أكون أمينا في العمل بالتشريعات المعمول بها في بلادنا, وسنقرأ نص القسم في بلادنا بإذن الله تعالى .

إذا هو وافق قال : نعم للدستور , وحمل الناس أن يقولوا نعم , ثم بعد ذلك أقسم على أن يُحافظ على هذا الدستور , وأقسم على أن يعمل بهذا الدستور إذاً الآن بدأت الأمور تزداد توكيداً على الاستحلال .

أَزيدُكَ مسألةً رابعة , بعد أن قال : نعم – وافق – وحمل الناس على أن يقولوا نعم, ثم أقسم بالله على أن يعمل , الدور الرابع : أن مهمة أعضاء البرلمان: لهم المادة 47 من القانون العراقي ينص على مسألتين : عمل البرلمان - ماذا يفعلون - يضعون التشريعات ويراقبون السلطة التنفيذية , المادة 47 : مُهمَّة أعضاء البرلمان المجلس التشريعي : سَنُّ القوانين - هذا واجبهم الأول , واجبهم الثاني : مراقبة السلطة التنفيذية , أي أعضاء هذا الحزب الذين دخلوا في الحكومة إذا أحد الوزراء خالف مادة في الدستور أو في القانون, يحق لهم أن يستدعوا هذا الوزير أو أن يستدعوا هذا المدير أو هذا الوكيل ويحاسِبوه أمام البرلمان ؛ لأنهم أثبتوا أنك خالفت الدستور في المادة الفلانية وخالفت المادة الفلانية من القانون .

إذاً هذه أربع مسائل بتضافرها ولوحدها , كل واحدة من هذه دليل على أن هؤلاء قد استحلوا الحكم بالقانون والحكم بالدستور , ابتداءً قالوا نعم, ونعم: إجازة واستحلال , ثم حملوا المسلمين على أن يقولوا نعم , أي حملوهم على الإجازة والاستحلال , ثم اقسموا بالله أن يعملوا بهذا الدستور ويحافظوا عليه , ثم بعد ذلك بَراً بقسمهم عندما يجدون أحدا يُخالف يحاسبونه, فتنازلاً مع هؤلاء (يقصد المرجئة الذين يشترطون الاستحلال

للتكفير) هل استحلَّ هؤلاء ؟ نعم , هذا استحلال وهذه هي مواطن الاستحلال عند هؤلاء .

إذا الموطن الأول الذي يجب أن تدخله هذه الأحزاب مسألة الموافقة على الدستور ومن دخل هذا الموطن بالشروحات التي ذكرتها لك , هذا عمل مُخرج من الملة , هذا الأمر الأول .

الأمر الثاني – الموطن الثاني – الذي يجب أن يدخله أعضاء البرلمان والأحزاب كذلك , مسألة الإيمان بالتعددية الحزبية , لاحظ المادة 37, لاحظ ماذا تنص هذه المادة : أولاً – هذا من الدستور العراقي – قال "حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية أو الانضمام إليها مكفولة ويُنَظَّمُ ذلك بقانون " إذا المسألة الآن : الناس أحرار أن يشكلوا أحزاباً ولكن هذه الأحزاب تُنظَّم وِفقَ القانون , فمن استطاع أن يستحصل الضوابط القانونية لتشكيل حزب , عندها الدستور يُجيز له أن يشكل حزباً, طبعاً في مقدمة هذه الأمور التي تُطلب منهم , أن يأتي بأربعة آلاف - على ما أذكر - أربع آلاف توقيع على أن له أعضاء عددهم أربعة آلاف - غالب الظن قد يكون أكثر من هذا الرقم – المهم أنه مطلوب منه أن يأتي برقم يثبت أن هؤلاء كلُّهم على نهج هذا الحزب الذي يريد أن يشكِّلَه ويريد أن يُعلِنه, بغض النظر عن طبيعة هذا الحزب .

كذلك من ضمن شروط تشكيل هذا الحزب : الموافقة على الدستور, من ضمن شروط تشكيل الحزب : محاربة الإرهاب , من ضمن شروط تشكيل الحزب: أن لا يكون له جناحٌ عسكري , طبعاً هؤلاء الرافضة لا يلتزمون بدستورهم ولا بقانونهم , المفروض أنه لا يوجد حزب يعمل في الحكومة له جناح عسكري , لكن تجد الحزب الفلاني منظمة بدر , الحزب الفلاني سرية السلام , الحزب الفلاني ما اعرف إيش , إذا الأصل أن الحزب الذي يريد أن يشترك لا يُجيزون له أن تكون له قوة عسكرية , والرافضة يخالِفون لأنهم هم أهل السلطة في هذه البلاد – كما تعلم – في جنوب العراق.

ماذا يترتب على هذا الأمر ؟ ماذا يترتب على أن نقول الإيمان بالتعددية الحزبية؟ طبعاً الإيمان بالتعددية الحزبية هذا ليس مصطلحي يا إخوة , لا هذا هم يقولونه , هم يقولون : نؤمن بالتعددية الحزبية , هكذا هم يُصرِّحون دائماً, وسأقرأُ لك بعض أقوال الرّؤوس في هذه الأحزاب حتى تعلم ما معنى نؤمن بالتعددية الحزبية .

يترتب على هذا الإيمان : أولاً : الشُّيوعي الذي لا يختلف أحد في كفره, العلماني , اليزيدي , النصراني , الصابئي , الآشوري , الكلداني , كل هؤلاء إذا تمكَّنوا من تحقيق المستلزمات القانونية , يَحِقُّ لهم أن يشكلوا حزباً, إذاً مبدأُ الإيمان بالتعددية الحزبية أن تُقِرَّ لكل هؤلاء بأن لهم الحق أن يُشكِّلوا أحزاباً في بلاد المسلمين , وأنا ذكرت فقط الأصناف التي كفرهم أصلي : نصارى وصابئة ويزيدية , يضاف إلى هؤلاء الشيوعيون والعلمانيون؛ لأنه لا يَشُكُّ في كفر الشيوعي أحد , إذاً عندما تؤمن بالتعددية الحزبية - والذي يريد أن يشارك في الحكم وأن يكون عضواً في البرلمان يجب أن يؤمن بالتعددية الحزبية ؛ لأن الحكومة الديمقراطية لا تقوم إلا على أحزاب متعددة , لأنهم إذا أصبحوا حزباً واحداً هذه لا تُسمى ديمقراطية, هذه يسمونها دكتاتورية , فبما أنهم ديمقراطيون إذاً يجب أن تكون هناك أحزاب متعددة وكل هذه الأحزاب تشترك في الحكم .

إذاً أقررتَ لهؤلاء الكفار أن لهم الحق في الوجود - أن يعلنوا عن عقيدتهم - يترتب على هذا الإيمان بالتعددية الحزبية أن يمتلكوا وسائل الإعلام للدعاية لأنفسهم ولبيان عقيدتهم ولبيان برامجهم وما يريدون أن يحققوه, إذاً هذه أيضا من ضمن الأمور التي تترتب على : عندما تقول أؤمن بالتعددية الحزبية .

الشيء الثالث : هذا معناه أنك أقررت لهم أن يدعوا إلى عقيدتهم وأن يدعوا إلى دينهم في وسط المسلمين , عندما يأتي نصراني ويشكل حزب, شكَّل حزبا يدعوا إلى مَن في المقر (هكذا أظنها في التسجيل) ؟ يدعوا إلى حزبه ويدعوا إلى عقيدته ويدعوا إلى منهاجه , وتُوفَّر له كل وسائل الإعلام حتى يُخصِّص هذه الوسائل للدعوة إلى دينه , لكن هذه الأمور ما ظهرت ولله الفضل والمنة في بلادنا ؛ لأن الجهاد ما ترك لأحد منهم أن

يفتح مقراً, لولا أن الله عز وجل سخَّر شباباً لكي يجاهدوا هؤلاء, لوجدت الحزب الشيوعي داخل مدينة الموصل , ولوجدت الأحزاب الرافضية في داخل مدينة الموصل , ولوجدت النصارى ولوجدت الصابئة ولوجدت اليزيدي, كل هؤلاء كانوا يفتحون لهم مقرات في داخل هذه المدينة؛ لأنهم مِن سَكَنَةِ هذه المحافظة ولا يستطيع أحدٌ أن يعترض عليهم , واليزيدي من خلال وسائل الإعلام يدعوا إلى شيطانه والى كتابه الأسود , ولا أنتم ولا أنا كنا نستطيع أن نعمل له شيئاً ولا أن نغَيِّر بواقعه شيئاً إلا بحمل السلاح والجهاد في سبيل الله تبارك وتعالى .

إذاً أقررتَ لهم بدينهم ثم أقررتَ لهم بأن يكون لهم وجود , ثم أقررتَ لهم بأن يمتلكوا وسائل الإعلام لكي يدعوا إلى دينهم , وأنت تذكر في بداية السقوط كم مقراً كان في مدينة الموصل , وكم مقر كان للبيشمركة الذين دخلوا, والنصارى دخلوا , والآشوريين دخلوا , بل اليهود دخلوا ! الموساد كانوا مستأجرين بيوتاً داخل مدينة الموصل , لماذا ؟ لأن هذا هو الحَقُّ في دستورهم وفي دينهم , أنه طالما أنت تؤمن بالديمقراطية إذاً من ضمن الإيمان بالديمقراطية أن تُؤمن بالتعددية الحزبية , إذاً أقررتَ له بعقيدته ثم أَبَحتَ له أن يدعو إلى عقيدته , ثم أبحتَ له أن يدعو الناس أيضا إلى عقيدته, وبالضرورة تُجيزُ له أيضاً أن يُشارك في الحُكم , إذا أتى بمجموعة من الأصوات - الشيوعي أو النصراني أو اليزيدي - تُجيز له أن يشترك أيضاً ؛ لأن هذه أمور مترتبة هكذا , أعلن إلى حزب ودعا إلى هذا الحزب وجاء بأصوات , ثم رُشِّح للدخول في البرلمان , لا يستطيع أحدٌ أن يعترض عليه , لماذا ؟ لأن هذا من ضمن الإيمان بالتعددية الحزبية, لاحظ ماذا يقول إخوان مصر وبعضهم في مثل هذه المسائل - في مسألة التعددية الحزبية – ابتداءً إذا رجعت إلى جريدة " الشورى " التي كانت تُنشر في مدينة الموصل 2003 - 2004 كانت لقاءات متواصلة مع ذلك المدعو "إدريس داود " أظن هكذا اسمه " إدريس حاج داود " ذلك الطبيب , فَطَس, إذا رجعت إلى تصريحاته كانت لقاءات معه مع كُبرَيات جرائد العالم, وكان الرجل يظُن نفسه أنه مهم من أمريكا ومن بريطانيا , هؤلاء كانوا استخبارات يريدون أن يَعلموا : هؤلاء الناس قالوا مسلمين فماذا

حالهم ؟ , فكانوا يسألونه : أتؤمنون بالديمقراطية ؟ نعم , بالتعددية الحزبية؟ ما مِن لقاء إلا وأكَّد أننا نؤمن بالتعددية الحزبية , وسُئِل : جيد أنتم تقولون أنَّكم حزب إسلامي , هل تقبلون غير المسلمين ؟ قال : أبوابنا مفتوحة للجميع فقط يأتوا , وكذلك إخوان سوريا والعياذ بالله منهم , عندما قام الناس يحملون سلاحهم , دائما تجدهم في الخلفيات - والعياذ بالله- في الفنادق وفي الفضائيات وما إلى ذلك , كتبوا وثيقة قالوا : " وهذه وثيقة نقدمها أمام الله وأمام الشعب " – بالنص – لا يوجد أمام الله ثم أمام الشعب, أمام الله وأمام الشعب ! , والذي تلا النقاط الموجودة في هذا القرار رجل اسمه " البيانوني " , من سوريا من بيانون لا ادري ما اسمه, من ضمن النقاط التي حدَّدوها : ما هي طبيعة الحكومة التي نُريدها بعد سقوط النصيري بشار - أظنه البند الثامن في ميثاقهم - قال : " نريدها ديمقراطية تعددية تداولية " هؤلاء إخوان سوريا وهؤلاء إخوان العراق.

في مصر, لاحظ , يقول فريد عبد الخالق – هذا من رؤوسهم في مصر والعياذ بالله منهم – لمجلة " المُصَوِّر " قال : " إن الإسلام لا يتعارض مع قيام أحزاب سياسية ولا يتعارض مع الديمقراطية , بل إن لُبَّ الديمقراطية من صَميم الإسلام " إذاً الإسلام لا يتعارض مع قيام الأحزاب السياسية, هذا قول رأس فيهم , هناك قول آخر , لاحظ الأسماء : أحمد سيف الإسلام , أتعرف ابن من هذا ؟ ابن حسن البنا , أحمد سيف الإسلام حسن البنا , كان لقاء معه في مجلة المجتمع , سألوه : ما رأيكم وما موقفكم من حَقِّ تكوين الأحزاب لجميع الاتجاهات والانتماءات ومن ضِمنها الشيوعيين – سؤال صريح وواضح – قال : " لها هذا الحق ! – ثم أكمل كلامه – والإسلام لا يُجبِر الإنسان على الالتزام بعقيدة (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ) – البقرة (256) " يا ولد هذا شيوعي ! أَلَهُ حَقٌ أن يكون له حزب في داخل المسلمين !؟ لماذا هذا الأمر ؟ لأن هذه الأحزاب يجب أن تؤمن بالتعددية الحزبية , إذا ما آمنت بالتعددية الحزبية لا يقبلونهم, لا أن يفتح مَقراً ولا أن يُشارك في انتخابات ولا أن يشارك في حكومة, إذاً هذه من ضوابط الاشتراك في الحكومات الطاغوتية هذه .

جيد , طالما أقررتَ للشيوعي أن له الحق في أن يُشكِّل حزباً وأن يدعوا لحزبه وأن يشارك في الحكم , زين , إذا وصل للحكم , كيف ؟ (أي ماذا يكون رأيك) أقررتَ له بالوجود وأن يدعوا لنفسه وأن يُشارك في الانتخابات وحَصَلَ على الأغلبية , أتجيز له أن يَحكمنا ؟ شوف أحمد ياسين ماذا يقول , كان لقاء معه – صحفي - طبعاً هذا الكلام نقله أبو بصير الطرطوسي وهو سيء , في كتابه : " حُكم الإسلام في الديمقراطية والتعددية الحزبية " لأبي بصير الطرطوسي , نقل حواراً مع أحمد ياسين في كتاب, هذا الكتاب اسمه " أحمد ياسين الظاهرة المعجزة وأسطورة التحدي" الصفحة (116 - 118) يعني هو نقل هذا الكلام من كتاب هذا اسمه, اسم الكتاب " الظاهرة المعجزة وأسطورة التحدي " هذا الكلام أنا أنقله من كتاب " حكم الإسلام في الديمقراطية والتعددية الحزبية " سألوه قال : لكن الشعب يريد ديمقراطية فلماذا تعاندوه ؟ أجاب أحمد ياسين : "وأنا أيضاً أريد ديمقراطية متعددة الأحزاب والسلطة فيها لمن يفوز في الانتخابات - سأله الصحفي : لو فاز الحزب الشيوعي ماذا يكون موقفك؟ قال: حتى لو فاز الحزب الشيوعي فسأحترم رغبة الشعب الفلسطيني" – تكملة – سألوه : إن الشعب الفلسطيني يُريد دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب, قال : - طبعاً هو كاتب أنه أجاب بغَضب – قال : والله نحن شعب لنا كرامة ولنا حقوق , إذا ما أعرب الشعب الفلسطيني عن رَفضه للدولة الإسلامية فأنا أحترم وأُقَدِّس رغبته وإرادته " زين – سأله أحد الشباب عن أحمد ياسين فقال : الذي كان مقعداً في فلسطين وكان مؤسس حركة حماس – قال أحد الشباب : هو يقول أنه إذا الشعب أراد الكفر فهو يُقدِّس الكفر ! – قال الشيخ : هذا نَصُّ كلامه , قال : " والله نحن شعب له كرمة وله حقوق وإذا ما أعرب الشعب الفلسطيني عن رفضه للدولة الإسلامية فأنا أحترم وأقدس رغبته وإرادته " لماذا ؟ لأنه ينتمي إلى حزب يؤمن بالديمقراطية أكثر مما يؤمن بالله عز وجل .

وكذلك من ضمن الإيمان - أن يؤمن بالتعددية الحزبية - فعندما تُقِرُّ للشيوعي بأن له الحَق بأن يكون له وجود وأن يكون له دعوة وأن يشترك

بالحكم, إذاً أنت أقررتَ له , فإذا تولى الحكم إذاً لا تستطيع أن تُنكر , لماذا؟ لأن البداية بدأتها بـ " نؤمن بالتعددية الحزبية " فما يترتب على هذا الإيمان يجب أن تستسلم له .

سأله أحد الشباب عن مصادر الكلام السابق , فقال - هذا في كتاب "حكم الإسلام في الديمقراطية والتعددية الحزبية " أما الكلام الذي ذكرته قبل ففي "الحصاد المُرّ " عن فريد عبد الخالق وأحمد سيف الإسلام هذا في الحصاد المُرّ .

لاحظ قول حسن البنا , كأن ابن تيمية لم يَقُل – مسألة القراءة من الورق والله صعبة – كأنه ما قال " فمن استحل أن يحكم بين الناس بما يراه هو عدلاً من غير اتِّباعٍ لما أنزل الله فهو كافر " ! فاتَني أن أذكر بعض أقوال حسن البنا, له كتاب اسمه " رسائل حسن البنا " هذا مُقَدَّس عند الإخوان يستشهدون به دائماً , مما قاله في هذا الكتاب – لاحظ – عن الدستور, قال "يعتقد الإخوان أن نظام الحكم الدستوري هو أقرب نُظُمِ الحُكم القائمة في العالم كله إلى الإسلام , وهم لا يَعدلون به نظاماً آخر " هذا قول , له قول آخر: " يمكن أن نقول : في اطمئنان أن القواعد الأساسية التي قام عليها الدستور المصري لا تتنافى مع الإسلام " له قول آخر , قال " فنحن نُسلِّم بالمبادئ الأساسية للحكم الدستوري باعتبارها مُتَّفِقَةٌ بل مُستَمَدّة من نظام الإسلام" يعني هو ليس بإسلام لكن مأخوذ من الإسلام .

نرجع إلى موضوعنا وهي مسألة الإيمان بالتعددية الحزبية , إذاً هذه الأحزاب يجب أن تقر لهؤلاء الكفار الذين كفرهم كفر أصلي بأن لهم الحق بالوجود ولهم الحق في الدعوة إلى عقيدتهم في وسط المسلمين , وهذا يدخل في باب : عدم تكفيرهم , لأن من كفَّرهم - قال هؤلاء كفار - لا يمكن أن يُجيز لهم في نفس الوقت أن النصراني يكون له حزب ويدعوا إلى حزبه, والشيوعي يكون له حزب ويدعوا إلى حزبه , ولا يمكن أن يوافقوا أيضا أن هؤلاء إذا فازوا أن يَحكموا المسلمين والشيوعيين إذا فازوا أن يحكموا المسلمين , إذا قد يقول أنا أُكَفِّرُهم – أراهم كفار – لكن الإيمان بالتعددية الحزبية لا يتَّفِق مع تكفير هؤلاء , طالما قلت : أنا أؤمن بالتعددية الحزبية , إذا أنت الآن على مَفرَق طريق , هؤلاء كفار ؟ نعم,

بماذا كفَّرتهم ؟ قال : الإسلام كفَّرهم , الله عز وجل قال هؤلاء كفار , جيد, دستورك ماذا قال ؟ دستورك أجاز التعددية الحزبية , وأنت قلت بالدستور وتريد أن تقول بالقرآن أيضا ! لا يمكن أن يجتمع هذان الاثنان في شخص واحد, لا يمكن أن يجتمع فيهم أن الله يقول (**لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ**) – المائدة (73) - ثم تقول : يا نصراني لك الحق أن يكون لك حزب وان تدعوا الناس إلى عقيدتك , وأن تُرَغِّبَهم في دينك وأن تشارك في الانتخابات , وإن جئت بأكبر عدد من الأصوات يحق لك أن تحكمنا بعد ذلك ! لا يُمكن هذا التأصيل أن يتفق مع ما جاء في ديننا, فمن كفَّرهم لا يُقِرَّ لهم بالتعددية الحزبية , أما من أقَرَّ لهم بالتعددية الحزبية بالضرورة هو لا يُكفِّرُهم , حتى ولو قال هم كفار , لماذا ؟

لأنه نقض حكم الكفر بهذه الإجازات التي أجازها لهم , هذه لا تجتمع, لا يمكن أن تقول كفار ولك حق أن تدعوا إلى دينك والى عقيدتك , الذي يقول هذا القول عليه أن يقول بما كان في مكة , لو افترضنا أن الرسول ﷺ بعد أن فتح الله عز وجل له مكة - شرفها الله تعالى وعظمها – لو أنه بعد أن أوكل الأمر إلى أُسَيد بن عَتَّاب رضي الله عنه وأرضاه أصبح أمير مكة, جاء مجموعة من أهل مكة – حاشاهم – قالوا : يا أُسيد أنتم دخلتم مكة وتَحكمون بدينكم , ونحن ما زلنا باقين على شركنا وعلى عبادة أصنامنا فنريد أن تُجيزوا لنا أن نُشَكِّل جمعية وأن ندعو أيضاً الناس من أراد أن يعبد الأصنام أن يلتحق بنا , طالما يوجد في كتابكم (**لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ**) – الكافرون (6) - طالما يوجد في كتابكم (**لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ**) إذا هذه الآيات تُلزمك يا أُسَيد أن نَجتمع ونحن نريد أن نعبد الأصنام, ونحن نريد أيضاً أن ندعو إلى عبادة الأصنام وعليكم أن لا تعترضوا على هذا ؛ لأن المسألة مسألة سوق , أنت تعرض الإسلام وأنا أريد أن أعرض تلك الجاهلية التي عندي , ثم بعد ذلك قال : لا ضير أن نشترك معكم في الحكم أيضاً , لأن هناك بعض الأحكام في دينكم توافق ديننا, نحن نُعَظِّم بيت الله الحرام ونطوف حول الكعبة ونسعى بين الصفا والمروة ونذبح أيضاً هنا ونسقي الحُجَّاج ونُقَدِّم لهم الطعام ونؤمن بنبي الله إبراهيم - هذه الأمور أيضاً - لكن لدينا بعض التشريعات عليكم أن توافقوا

عليها: سائبة وبَحِيرة ووصيلة ووَأْدُ البنات وقتل الأولاد , عليكم أن توافقوا على هذا أيضاً كما وافقنا على ما عندكم ! من أجاز هذا العَصريّ عليه أن يجيز ذلك في زمن رسول الله ﷺ سَيَّان لا فرق .

وأنت تعلم إذاً هؤلاء وإن قالوا هم كفار فقد أقروهم على كفرهم , والقاعدة التي ذكرها محمد بن عبد الوهاب في نواقض الإسلام – كلام قليل إن شاء الله وننتهي – قال " من لم يكفر المشركين أو شكَّ في كفرهم أو صَحَّحَ مذهبهم فقد كفر " كيف تَجمع بين تكفيرهم وبين إعطائهم كل هذه الحُقوق بموجب الإيمان بمبدأ التعددية الحزبية ؟! هذه لا تجتمع مع هذه.

وكذلك تعريف الإسلام - كما هو معروف عندكم – قال : " الإسلام: الاستسلام لله بالتوحيد والانقياد له بالطاعة والبراءة من الشرك وأهله" وإلّا فأين قول الله تبارك وتعالى (**قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ**) – الممتحنة (4) - فلا يمكن لإنسان ينتمي إلى الإسلام أن يُؤمِن بالقرآن وأن يُؤمن بالدستور , فهذا هو الجمع بين المتناقضات ولا يُمكن أن يجتمع النقيضان بأي حال من الأحوال , هذا الموطن الثاني الذي يجب أن يَدخله الذين يريدون الدخول في البرلمانات , أقول قولي هذا وأستغفر الله لي ولكم وجزاكم الله خيراً .

قام بتفريغ هذا الدرس الأخ : أبو خطَّاب الشّامي

قناة الشيخ أبي علي الأنباري – تقبّله الله – على التليغرام

مدونة الشيخ أبي علي الأنباري – تقبّله الله - على موقع (wordpress) تجدون عليها كل ما يَتِم تفريغه من الدروس :

/https://alanbaryabo3ly.wordpress.com